

ما يأتي في هذا المقام فستطما للتأخرين هنا وإنما عبر عنها بالدفع وفي بقية
ردود الاعتراضات الواردة على الدليل بالمنع لتوافق عبارة التمثيل عبارة
التمثيل كما لا يخفى على من تأمل **قوله** بالاصل أي بالقاع وهو أن الحقيقة
اصل لها أو المراد بالاصل المذكور **قوله** اصل أي راجح أو غالب **قوله**
فلا يحتاج إلى دليل أي غير الأصل المذكور فلا اعتراض بما في هذا نصفي
أن الإضافة للحقيقة بدوئية ولو كانت بدوئية لم يتعلق بها منه وإرادة
الحقيقة فالعلاج يحتاج وما قيل من أن الأولي كيد في الأصل لعدم نفعها
ذكر على أصل الحقيقة وفريفة الحجاز إنما تظهر على نفس الأصل هنا بما
ينبغي عليه غير أن الأصل على نفس من الراجح أو الغالب كما فعلت فلا كما لا يخفى
قوله إنما الدليل زيادة فإيه لا بأس بها وإن كانت غير محتاج إليها فيما
يحق صدده **قوله** أو يتحقق عطف على يمنع **قوله** فوجود الدليل أي عينه
والاختلاف في بعض المادة لا ينافي التمسك كما قدمناه في الكلام على
المعاصرة فستطما لبعضهم هنا **قوله** اعتراضا في أي لا يتعلق إلا بالاعتراض
الذي المنذور لأنه يتعلق القدرة بالمقدور فلا يتعلق إلا بالاعتراض الذي القدر
والمقدور والمراد الاعتراض في اعتباري لا وجود له في الخارج كما لا يبعد
وكيف **قوله** فتقبل القائلية **قوله** يوثق في المقدورات من باب
الاستناد إلى كسبادة الموقر حقيقة الذات ولو قيس في المكاتب
بل في المقدورات لكن الأولى لما يلزم عليه من الدور وقوله عنده فعملت
بها أي توجهها إليها وطلبها أيها **قوله** فبعض أي النسخ المذكور يمنع
شاهد وهذا وقوله فبعضه الحق توضيحه لقوله سابق في الصورتين
صرت فاعلم **قوله** مستندا بأنه أي الخلق حقيقة فلم يتخلو المردود
عن الدليل وهذا مذهب الماتريدية المشتملين صفة وجوده بتدليله
بما لا يخفى والإعجاب وبسببها صفة التكوين ووظيفة القدرة عند
جعل المكين فالأول مذهب الأول مذهب المشتملين **قوله** أو ربما ينطبق
على غيره الأول **قوله** تادية الحروف أي الحروف الواردة فهو من أضف
الصفة إلى الموصوف وهذا يجب عن المسح التي سبب ذكرها الش
قوله وهو أن الكلام لم يحصل ما في هذا المقام أن يقال إن هذا يجب

متعارفين

متعارفين الأول الكلام صفة منه وكل ما هو صفة له فهو قدس والثاني في
الكلام مركب من الحروف المتعاقبة وكل ما هو كذلك فهو حادث فافترق
المسلمون أربع فرق بقدر معدومات القياسين فرقان من أهل السنة
أحداهما كثر بله أعني اتباع الإمام أحمد بن حنبل كما هو مصرح به في غير
موضع خلافا لمن زعم خلافه والثانية من عندهم من أهل السنة وفرقتان
من غيرهم أحدهما المعتزلة والثانية الكرامية فالفرقتان الأولى والثانية
بالقبس الأول لكن كثر بله صنعت في كبري القيس الثاني وقالوا
الكلام مركب من حروف قدسية وتما فيها وترتيبها وانطق بها إنما هو
بالنسبة للشيء لا عن المنطق بالقديم كما هو تكا حازر وفيه الباري تعالى
بلا كثر ولا تنطق ولا انقطاع وأليه ذهب كثير من منهم المنطق في كتابه
الموافق ومن عندهم من أهل السنة طعنوا في صفة وقالوا الكلام ليس
مركب من الحروف بل هو معنى ينسب قاي بالذات العلية والمركب من الحروف
إنما هو اللغوي وليس هو الصفة المتكلمة في الحروف وإنما هي التي
بالقبس الثاني لكن المعتزلة طعنوا على الحروف وقالوا الكلام
ليس صفة له لعدم ثباته إنما هو حادث لغز ليس الحرام والكريمة
طعنوا في كراهة وقالوا ليس كل ما كان صفة له فهو قدس والتموا فيه
صفة له تعالى وحادث ومن العلماء من اختار الوفاق في هذه المسئلة والتموا
أنه أصل **قوله** الذي قال به العالمون بأن الله تعالى متكلم أي كلاما نفسا
والفالح بلمة والكريمة بل والمعتزلة يقولون بأن الله تعالى متكلم
فأصل **قوله** والثاني بالمعنى المشهور أعني المركب من الحروف والأصوات
ويؤيد رواية اللسان **قوله** من غوامض وجهه فامض **قوله** في المعقولات
أي الأدلة المعقولة **قوله** كما لا يخفى في قوته أي أن يحصل بغير إجماع كما
سبأ في **قوله** أنه لا يمكن لو كان له إشارته إلى شيء استثنى أي حصل مقدمه
معد الدليل وحاصل تأليه عدم صدق تعييف مدلوله واستثنى تعييف
وهو صدق النسخ بغير تعييف المقدم وهو عدم الصحة فإقامة الدليل
الذي يدل على صدق تعييف المدلول بغير إبطال الدليل هي المعاصرة